سوريا بين أخذ وجذب، تتوالى مؤشرات التصعيد التركي في شمال سوريا مستهدفةً في هذه المرحلة الشريط الحدودي «شرق الفرات». وتشير معلومات «الأخبار» إلى أن التصعيد مُبرمج سابقاً في إطار «خطة بعيدة المدى»، تهدف ظاهريّاً إلى «احتواء ارتدادات الحرب»، وفعليّاً إلى قضم مزيد من الأراضي السوريّة

«شرق الفرات» في خطط أنقرة: «عفرين 2»؟

صهيب عنجريني

> أدارت واشنطن لعبة العداء بين أنقرة و«قسد» بما يضمن إبقاء خيوط اللعبة في قبضتها

«منطقة عازلة على امتداد الشريط الحدودي». هذا هو الهدف الذي وضعته أنقرة للمرحلة المقبلة من انخراطها في الملف السوري. يتركّز الاهتمام التركي ضمن هذا السّياق على مناطق «شرق الفرات» في الدرجة الأولى، ويُعدّ السعي إلى تحقيق الهدف المذكور ثالث الخطوات في إطار «خطّة بعيدة المدى تنشد احتواء ارتدادات الحرب السوريّة، ومحاربة التنظيمات الإرهابيّة» على ما تؤكّده مصادر تركيّة لـ«الأخبار» (من المعلوم أنّ «محاربة الإرهاب» في موازين أنقرة تعني في شكل خاص الملف الكردي). وكانت الخطوة الأولى قد تحقّقت على مرحلتين منفصلتين مثّلتهما عمليتا «درع الفرات» و«غصن الزيتون» اللتان ضمنتا احتلالاً مباشراً للمناطق الممتدة بين جرابلس و«ميدان إكبس» على الشريط الحدودي، وبين الأخيرة و«دير بلوط» بمحاذاة لواء إسكندرون. وتمثّلت الخطوة الثانية بـ«ترتيب أوراق إدلب بما يضمن المصالح التركيّة» (مرحليّاً على الأقل). وتطمح الخطوة الثالثة إلى «إنشاء منطقة عازلة في الإطار الجغرافي الممتد بين جرابلس والقامشلي»، وسواء «تمّ ذلك بموجب اتفاقات أو عقب عمليّات عسكريّة أيّاً يكن ثمنُها»، وفقاً للمصادر عينها. وعلى رغم أنّ التصعيد التركي الأخير في مناطق «شرق الفرات» ليس جديداً، فإنّ أهدافه المتوخّاة هذه المرّة تتجاوز بكثير كونَها مجرّد ضغوطات في سياقات عامّة، على ما توحي به المؤشرات المتوافرة. وجرياً على العادة التركيّة لم يقتصر التصعيد الأخير على الشقّ الميداني، بل اشتمل أيضاً على تكثيف لافت لتصريحات الساسة الأتراك، وبصورة تستحضرُ بدايات التحضير لغزو عفرين. في المقابل، تبدو «قوّات سوريا الديموقراطيّة» مطمئنّة (ظاهريّاً على الأقل) إلى أنّ الظروف في «شرق الفرات» مغايرة تماماً لما كانت عليه في عفرين، لا سيّما لجهة الحضور العسكري الأميركي الذي أنشأ قواعد احتلال عدّة في مناطق سيطرة «قسد». وعزّز تسيير «دوريات مشتركة» في المناطق الحدودية بين الجيش الأميركي وقوّات «قسد» من ثقة الأخيرة بأنّ واشنطن ليست في وارد غضّ النظر عن الخطط التركيّة. على أنّ قراءة معمّقة للمعطيات ستكون كفيلة بتبيان أنّ ليس لدى واشنطن ما تخسره إذا ما أفلحت أنقرة في تحقيق خطوتها الثالثة.

وعلى رغم أنّ «قسد» قد أرسلت إشارات حول إيقاف العمليات ضد «داعش» إذا استمرّ التصعيد التركي، فإنّ تلك العمليات سبق لها أن توقفت إبّان الغزو التركي لعفرين من دون أن يُحدث ذلك فارقاً ملموساً. علاوة على أنّ مسألة تصفية «داعش» كليّاً لا تبدو حتى الآن أولوية أميركيّة حقيقيّة.

وعلى امتداد السنوات الماضية أدارت واشنطن لعبة العداء بين أنقرة الأطلسيّة و«قسد»، بما يضمن إبقاء خيوط اللعبة في قبضتها ويتيح لها الإفادة من النقيضين وفقاً لأولويّات كلّ مرحلة. وترى تقديرات تركيّة للوضع في «شرق الفرات» أنّ الأميركيين «لن يمانعوا الوصول إلى تسويةٍ ما، في نهاية المطاف».

في الوقت نفسه تستبعد التقديرات معارضة موسكو أيّ خطوة من هذا النوع، لا سيّما أنّها «تستند إلى شرعيّة تتيحها ملاحق اتفاقيّة أضنة المبرمة مع دمشق». وتضع أنقرة في جملة خياراتها احتمال القبول بـ«منطقة منزوعة السلاح» داخل الأراضي السورية على طول الحدود بصورة تستحضر اتفاق «سوتشي» الخاص بإدلب. على أنّ استنساخ هذا السيناريو في شكل «شرعي» لا يبدو أمراً متاحاً في ظل انعدام فُرص وجود تفويض سوري لواشنطن، على غرار التفويض الذي تتسلّح به موسكو. ويقول مصدر سوري بارز لـ«الأخبار» إنّ «الوضع في تلك المناطق غير شرعيّ برمّته، فالقوات الأميركية هي قوّات احتلال، والقوّات المحليّة المتعاونة معها هي أدوات، والقوّات التركيّة قوّات غزو واحتلال بدورها». لا يُبدي المصدر أيّ قلق في ما يتعلّق بـ«مستقبل الجغرافيا السوريّة»، ويؤكّد أنّ «العلم السوري سيعود إلى كلّ شبر سوري في نهاية المطاف، وعلى كلّ من يشكّك بهذه النتيجة أن ينظر إلى الخريطة كيف كانت قبل عامين وكيف أصبحت اليوم».

ترى «قسد» أن «الظروف والمرحلة» تختلفان عمّا كانتا عليه إبان معارك عفرين (أ ف ب)

«قسد»: ثقة حذرة

تحضر في كلام الناطق الرسمي باسم «قسد» كينو غابرييل ثقة حذرةٌ لدى الدخول في التفاصيل. يؤكد لـ«الأخبار» أنّ مقاربة التهديدات التركيّة لا يجب أن تتم من خلال تقييم مدى جديّة الأتراك، لأنّ الأساس «هو الصفقات والتفاوضات التي تحصل بين القوى العالمية والإقليميّة. وقد رأينا سابقاً كيف تم استبدال الغوطة بمنطقة عفرين، وقبلها مناطق من حمص وغيرها بمناطق جرابلس والباب، بصفقات بين روسيا وتركيا». يستبعد الناطق قيام «الولايات المتحدة بصفقات مماثلة، لأن قوات سوريا الديموقراطية أثبتت أنها القوة الفعالة الوحيدة في مواجهة إرهاب داعش، فيما فشل ما يسمى الجيش الحر الذي تبنّته تركيا». يضع غابرييل التصعيد التركي في سياق «محاولات لتغطية المشكلات والتناقضات الداخلية التي تعيشها، وقد حصل أمر مماثل بعد الانقلاب التركي الفاشل». نُذكّر الناطق بتصريحات مشابهة سبق أن صدرت عن «قسد» عشيّة الغزو التركي لعفرين، ونسأل: «هل تعولون فقط على أن الأميركيين مختلفون». يتحفّظ عن الخوض في مقارنات بين واشنطن وموسكو، ويضع ذلك في إطار «المهاترات» غير المجدية. يقول: «كل الظروف مختلفة بين المنطقتين وبين المرحلتين»، ويضيف: «نحن نستبعد حصول هجوم فعلي، ولكن هذا لا يعني أنه مستحيل، ولا يعني أننا غير مستعدين وأننا لن نقوم بالدفاع عن شعبنا وأرضنا بكل ما لدينا من قوة وإمكانيات كما فعلنا في عفرين، والنتيجة ستكون رهناً بالمعارك ومجرياتها، إن حصلت».

فلتزوّدنا الدولة السوريّة بدفاع جوي

في إطار إجاباته عن أسئلتنا، يبدو لافتاً حرص «الرئيس المشترك لمجلس سوريا الديموقراطيّة» رياض درار على استخدام توصيفي «الدولة السوريّة»، و«الحكومة السوريّة» مرّات عدّة. يشير إلى أنّ «تحضيراتنا مستمرّة للدفاع عن مناطقنا. وقد بدأت قوات التحالف بالرد على التهديدات من خلال مشاركتها في دوريات على الحدود مع قوات سوريا الديموقراطية، وهذا بداية نظرة جديدة للمنطقة». ويؤكد وجوب «عدم التسرع في الحكم على النتائج». يقول: «طالبنا الدولة السورية بتحمل مسؤولياتها من قبل في عفرين واليوم في هذه المناطق»، ويضيف: «من مسؤوليات الدولة السورية مساعدة قوات سوريا الديموقراطية في الدفاع عن المناطق، وتزويدها بالوسائل الدفاعية وبخاصة وسائل الدفاع الجوي في حال بدأت تحضيرات معارك حقيقية». يرى أنّ هذا الأمر في حال حدوثه سيعني «إشارات إيجابية لاستمرار التفاوض بيننا وبين الحكومة السورية من أجل مزيد من التقدم في التفاهمات حول المنطقة وباتجاه الحل السياسي النهائي». ويوضح أنّ المحادثات مع دمشق «توقفت بعد اللقاء الثاني، ولكننا ما زلنا راغبين باستمراره في شكل هادئ وعبر لجان صغيرة من أجل فتح باب لحل المشكلات الآنية وفتح باب آخر لتفاهمات حول الملف الخدمي». يختم درار متمنيّاً وجود «سعي جاد من قبل الحكومة، لا على أساس الفرض والإخضاع، وإنما على أساس التفاهمات لأن هناك رغبة شديدة من قبل مجلس سوريا الديموقراطية ومن يمثّلهم في الوصول إلى حل إيجابي».

تحليل إخباري

إسرائيل ـ روسيا: رهانات تل أبيب تنقلب عليها

علي حيدر

لم تنفع الاتصالات السرية والعلنية، ولا انكفاء سلاح الجو عن مواصلة اعتداءاته في الساحة السورية، في تليين الموقف الروسي. ولم تنجح كل محاولات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، حتى الآن، في استدراج موافقة الرئيس فلاديمير بوتين على لقاء ثنائي يجمعهما بهدف بحث مستجدات الساحة السورية، ومحاولة ترتيب صيغة تنسيق جديدة تمنح الجيش الإسرائيلي هامشاً واسعاً في مواصلة اعتداءاته.

ومع أن نتنياهو ومعه المؤسسة الإسرائيلية، بدوا خلال الأسابيع الماضية كمن يتذلل لعقد مثل هذا اللقاء، إلا أنهم تعاملوا على أساس أن هذا الأداء بمثابة ضريبة لا بد منها، خدمة لمصالح إسرائيل القومية، وبهدف التمكّن من مواجهة التهديد الذي تشكله استعادة الدولة السورية قدراتها، وتعاظم محور المقاومة في سوريا والمنطقة. واستندت تل أبيب أيضاً إلى رؤية محدَّدة لمفاعيل مساحة التباين مع طهران وحلفائها في الموقف من الصراع مع إسرائيل، الأمر الذي سيدفع موسكو – من منظور إسرائيلي – في هذه المرحلة إلى العودة والاقتراب من تل أبيب.

في المقابل، أتى نفي الكرملين على لسان الناطق باسم الرئاسة، ديميتري بيسكوف، ليؤكد صحة التقارير الإعلامية الإسرائيلية التي تحدثت عن إلغاء لقاء مزمع بين الرئيس الروسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي في العاصمة الفرنسية «كونه لم يكن... كي يلغى». لكن بعد هذه المحطة، باتت إسرائيل أكثر إدراكاً لاستعداد الطرف الروسي للذهاب أبعد مدى مما خطر على بال المؤسستين الأمنية والسياسية الإسرائيليتين، وخارج إطار رهاناتهما التي استندوا إليها منذ الثامن عشر من أيلول الماضي. ومن الواضح أن تل أبيب اكتشفت أيضاً أنها لم تقرأ بشكل دقيق خلفيات الموقف الروسي وحدوده. وتبيّن أنها حاولت أن تسقط رؤيتها على تقدير القيادة الروسية لمصالحها في سوريا والمنطقة.

في هذا السياق، أصاب موقف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف «مقتلاً» من الرهان الإسرائيلي عندما اعتبر أن «تجدد القصف الإسرائيلي على أهداف سورية ليس فقط سيعرض الأمن للخطر، بل سيؤدي إلى عدم استقرار المنطقة». وتنبع أهمية هذا الموقف تحديداً، والرسائل التي تنطوي عليه، أنه يتعارض مع الرهان الإسرائيلي بأن مواصلة الضربات العسكرية، واللعب على حافة التدحرج نحو مواجهة واسعة سيدفع الروسي للضغط على الجانب الإيراني وعلى الدولة السورية، من أجل عدم إعادة بناء وتطوير القدرات الصاروخية والعسكرية في سوريا، تجنباً لصدام واسع مع إسرائيل انطلاقاً من أن ذلك قد يطيح بالإنجازات الروسية.

لكن الذي حصل في هذه المرحلة، أن النتائج كانت معاكسة لما راهنت عليه إسرائيل، فبدلاً من أن تكون وجهة الضغوط الروسية، نتيجة التلويح بالتصعيد الإسرائيلي، باتجاه محور المقاومة، انقلبت رياح الضغوط واتجهت نحو تل أبيب. بل ذهبت موسكو، على لسان لافروف، إلى حد تحميلها مسؤولية أي خطوات عملانية تؤدي إلى تصعيد عسكري. وفي هذا الإطار رأى لافروف أيضاً أن «العمليات القتالية الإسرائيلية في سوريا تساهم فقط في زيادة التوترات الإقليمية».

وكشف موقف وزير الخارجية الروسي أيضاً حين قال إن «إسرائيل عرَّضت حياة العسكريين الروس، بالقرب من تدمر، للخطر، بعدم تنفيذ التزاماتها حول سوريا أمام روسيا»، عن أن موسكو قررت ألا تعاقب إسرائيل فقط على حادثة سقوط طائرة «إيليوشن 20» ومقتل طاقمها، بل أيضاً عن كافة الضربات التي كان بالإمكان أن تؤدي إلى سقوط خسائر روسية في ضربات سابقة. ولكن موسكو اكتفت في ذلك الحين بتنبيهات أو ملاحظات سرية وعلنية، كونها لم تؤدِ إلى سقوط خسائر بشرية روسية. وهو ما يكشف عن خلفية السقف الروسي المرتفع في صيغة التنسيق التي تقول عنها تل أبيب أنها ستتساهم في تقييد حركة سلاح الجو.

في أعقاب هذه المستجدات وما تنطوي عليه من تبديد رهانات إسرائيلية، في هذه المرحلة، يصبح مفهوماً الإطار الذي تتدرج فيه المواقف التصعيدية على ألسنة وزراء من أعضاء المجلس الوزاري المصغر، والتي أظهرت منسوب القلق لدى مؤسسة القرار في تل أبيب. وأكدت على إدراكها لمحدودية خياراتها، والأخطار التي ارتفعت في ضوء تصلب الروسي وإصراره على مواقفه. وفي هذا السياق، أتى تحذير وزير البيئة زئيف إلكين، من أنه في حال استخدم السوريون صواريخهم الدفاعية الروسية المتطورة، «أس 300»، التي تم تسليمها مؤخراً لإسقاط طائرات سلاح الجو في الأجواء الإسرائيلية، فسيتم استهداف المنصات، حتى لو أدى ذلك إلى تهديد حياة العسكريين الروس الموجودين في مواقع الإطلاق. وأقر إلكين بالتهديد الكبير الذي تشكله منظومات «أس 300» على القوة الجوية، لافتاً إلى أن تزود الجيش السوري بها «قد يؤدي إلى زعزعة استقرار الوضع». هذا مع الإشارة إلى أن أهمية مواقف إلكين تنبع أيضاً، من كونه رئيساً مشاركاً للجنة الحكومية الروسية – الإسرائيلية المشتركة، وكان مترجماً خلال لقاءات بين نتنياهو وبوتين. وذهب زميله وزير الأمن الداخلي غلعاد أردان إلى الدعوة إلى «ضرورة مواصلة استهداف الوجود الإيراني في سوريا، حتى لو أدى ذلك بثمن نشوب مواجهة على الجبهة الشمالية». وأكد أن إسرائيل ستواصل هذا الخيار «لأن التمركز الإيراني في سوريا يشكّل خطراً وجودياً مستقبلياً على دولة إسرائيل».

مع ذلك، وبعيداً من مدى جدية الرسائل الإسرائيلية في التعبير عن الاستعداد لخوض مواجهة عسكرية واسعة، والاصطدام بالروسي مباشرة، لم يعد أمام تل أبيب سوى الاستعانة بالولايات المتحدة، لتبني موقفها بشكل أكثر جدية وحزماً في مقابل موسكو. وهو ما قد ينطوي على مزيد من التعقيد ويحوِّل هذه القضية إلى ورقة ابتزاز روسية في مواجهة واشنطن. ومع أن دعوة مبعوث الإدارة الأميركية إلى سوريا، جيمس جيفري، موسكو إلى «السماح لإسرائيل بمواصلة هجماتها على الساحة السورية»، كما كانت تفعل ذلك سابقاً، تعكس الموقف السياسي الأميركي المؤيد للاعتداءات الإسرائيلية، لكن تل أبيب تحتاج إلى ما هو أبعد من ذلك. وفي ظل انتصارات محور المقاومة، وتطور قدراته، لم تعد تل أبيب تكتفي بتصدي الولايات المتحدة للدفاع عن أمنها ومصالحها، عبر فرض عقوبات اقتصادية على إيران، ولا بمطالبة واشنطن عدم إخراج قواتها من سوريا حتى لا يتكرس التواصل الجغرافي لمحور المقاومة، ولا بحمايتها في المؤسسات الدولية من أي قرارات تحد من إجرامها بحق الشعب الفلسطيني، ولا بمساعيها لشرعنة احتلالها... بل باتت الآن أيضاً أحوج لحمايتها من مفاعيل الموقف الروسي المتصلب، وما يمكن أن يترتب عليه من تداعيات تصب في مصلحة محور المقاومة، وفي الساحة السورية تحديداً.

فلسطين

شهر على مطاردة نعالوة: الإخفاق الإسرائيلي مستمر

على رغم السيطرة الإسرائيلية القوية في الضفة المحتلة، وعلى رغم التنسيق الأمني المفتوح مع «السلطة»، وشبكة العملاء، وإجراءات القمع والاعتقال بحق العائلة، مرّ شهر على مطاردة المقاوم أشرف نعالوة، من دون أن تصل إسرائيل إلى طرف خيط في شأنه

سلفيت ــ عبد القادر عقل

ضمن حملة مستمرة منذ أكثر من شهر، دهمت قوات كبيرة من جيش العدو الإسرائيلي ظهر أمس منزل عائلة المطارد أشرف وليد نعالوة في ضاحية شويكة شمال طولكرم، شمال الضفة المحتلة، وذلك بعد ساعات من اعتقال والده (فجراً)، فيما يواصل العدو اعتقال والدته وشقيقه أمجد، وأيضاً شقيقته المحاضرة الجامعية فيروز.

وبينما رافقت الجنود طائرة تصوير، فجّروا بداية الباب الرئيسي للمنزل الخالي من ساكنيه، بقذيفة صاروخية ثم شرعوا بإلقاء قنابل الصوت داخله بكثافة. ولما تبين لهم خلو البيت، اعتلى عددٌ من ضباط استخبارات العدو سطح المنزل، فيما استجوب الجنود ميدانياً الشقيقة الوحيدة المتبقية للعائلة في الحيّ وأحد أقارب أشرف. ولم يسلم أقرباء العائلة من تهديدات العدو ومضايقاته، وحتى المتزوجات خارج بيت العائلة، إذ لاحقهم في منازل خارج حي النعالوة، ضمن إطار الترهيب والعقاب الجماعي والضغط على أشرف لإرهاقه ودفعه إلى تسليم نفسه.

من جهة أخرى، شنّت قوات العدو ترافقها كلابٌ بوليسية حملة تمشيط وتفتيش داخل عدد من الأبنية المحيطة وبعض الحقول والأراضي الزراعية، وذلك في أعقاب قرار محكمة العدو النهائي قبل يومين بإنفاذ هدم منزل العائلة، بعد رفض الاعتراض المقدم من العائلة. وهي المرة الأولى التي يتقرر فيها هدم المنزل قبل قتل المطارد أو اعتقاله. ومنذ أكثر من أربعة أسابيع، تواصل قوات العدو اقتحام ضاحية شويكة والمناطق القريبة منها على نحو شبه يومي، وتنصب الحواجز المفاجئة على مداخل طولكرم، في سعي حثيث للوصول إلى منفذ عملية «بركان» التي أدّت إلى مقتل مستوطنين وإصابة آخر قرب سلفيت، وسط الضفة.

وبينما ألغى وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، أمس، اجتماعاً مع عائلتي المستوطنين المقتولين في عملية «بركان»، قالت القناة «20» العبرية إن الجيش أخفق في اعتقال منفذ العملية بعد ساعتين من محاصرة منزل عائلته. وعلل ليبرمان قراره بأنه لم يعد من الممكن إجراء «حوار مفتوح» بعد تسريب محادثة هاتفية بين ممثل عن وزارة الأمن ووالد المستوطن كيم ليفنغرود يحزكيل للصحافة.

وجاء في التسريب على لسان الوالد: «إذاً، باختصار لن تفعلوا شيئاً. اسمع، لقد دمروا عائلتي، لماذا لا تأخذون ذلك بالاعتبار؟... بالنسبة إلي، إذا كنتم ستهدمون ركناً من المنزل، فلا تهدموه على الإطلاق، أبقوه واقفاً»، في إشارة إلى كون أشرف يمتلك طابقاً واحداً من البيت فقط. وأول من أمس، تظاهر مئات المستوطنين في «بركان»، طالبين باتخاذ إجراءات أشد ضد منفذ الهجوم وعائلته، كما نادوا بإعدام بنعالوة وهدم المنزل الذي أقام فيه بالكامل، وترحيل عائلته من الضفة وإعلان مزيد من البناء الاستيطاني.

وفي ظل الإخفاق الأمني الإسرائيلي، والتكاليف البشرية والمالية العالية للمطاردة، وصلت الإجراءات الإسرائيلية إلى حدّ حملِ جنود إسرائيليين صورة المطارد نعالوة على حواجز طولكرم قبل أيام، حيث استجوبوا الفلسطينيين في المركبات والمارّة حول هل يعرفون الشخص في الصورة أو شاهدوه!

العراق

مهلة إضافية لعبد المهدي: «منح الثقة» إلى الأسبوع المقبل

على الرغم من أن لا شيء يشي بأن عادل عبد المهدي تمكّن من حلحلة العقد الحائلة دون اكتمال حكومته، بل إن عقداً أخرى أضيفت إليها، إلا أن ثمة تفاؤلاً بالتصويت على الحقائب الشاغرة مطلع الأسبوع المقبل، قبيل انعقاد الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء

أجّل البرلمان العراقي، أمس، منح الثقة لمرشّحي الحقائب الثماني الباقية. تأجيل جديد حال دون استكمال رئيس الوزراء، عادل عبد المهدي، «كابينته» الوزارية، في ظلّ تأكيد مصادر «الأخبار» أن التصويت سيجري مطلع الأسبوع المقبل. مهلة يؤمل أن يتمكّن خلالها عبد المهدي من تذليل العقبات، وتحقيق توافق على مرشّحي حقائب الداخلية (فالح الفياض) والدفاع (فيصل الجربا/ هشام الدراجي) والثقافة (حسن الربيعي) والتربية (صبا الطائي)، التي باتت هي الأخرى محلّ خلاف، بعدما أبدت كتل «المكوّن السنّي» المنضوية في «تحالف البناء» امتعاضها من تسنّم الطائي للوزارة، بينما تمسّك الأمين العام لـ«المشروع العربي»، خميس الخنجر، بها، لـ«كفاءتها ونزاهتها».

وخلا جدول أعمال الجلسة الـ11 للبرلمان، المقرّرة اليوم، من بند التصويت على المرشّحين، وحُصر التصويت فيها في «تشكيل لجنة تحقيقية في قضية انتخاب محافظ بابل (إذ يُتهم المحافظ الجديد كرار العبادي، ابن شقيقة محافظ البنك المركزي العراقي علي العلاق، بتوزيع مبالغ مالية على أعضاء مجلس المحافظة بغية انتخابه)، فضلاً عن مناقشة موضوع نفوق الأسماك بحضور وزيرَي الزراعة والصحة والبيئة، وتشكيل اللجان النيابية الدائمة للمجلس». ومع ذلك، أملت بعض القوى السياسية أن تشهد جلسة اليوم تصويتاً على «الكابينة»، لكن مصادر مطلعة نفت، في حديثها إلى «الأخبار»، إمكانية حدوث ذلك، قائلة إن «التصويت سيكون مطلع الأسبوع المقبل، وقبيل انعقاد الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء».

وبعدما رفضت كتلة «سائرون» في ما مضى التصريح بأسباب رفضها تولّي الفياض حقيبة الداخلية، خرج عضو الكتلة عن «الحزب الشيوعي»، رائد فهمي، أمس، ليقول إن «زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، وضع فيتو على الفياض»، مشيراً إلى أن «الرفض ينبع من كونه (الفياض) قد جُرّب سابقاً في مناصب أمنية عدة، وهو ما يتماشى مع ما نادى به المرجع السيستاني (المُجرَّب لا يُجرب)».

وأضاف أن «هذه المناصب المهمة يجب أن تُناط بشخصيات مستقلة، بعيدة عن الانتماءات الحزبية، وغير خاضعة لوصاية أطراف معينة».

ورأى النائب عن «عصائب أهل الحق» (المنضوية في «تحالف الفتح») عدي عواد، من جهته، أن «الضغوطات السياسية التي تُمارَس على عبد المهدي هي سبب تأخير استكمال الكابينة الحكومية»، مبيّناً أن «بعض الكتل السياسية غير مقتنعة ببعض المرشحين للوزارات الباقية (في إشارة إلى «سائرون»)، لكن جهات سياسية تضغط من أجل حصولهم على حقائب وزارية (في إشارة أخرى إلى «الفتح»)».

وإلى جانب تحدّي حلحلة العقد الحائلة دون اكتمال الحكومة، يخضع عبد المهدي لاختبار نيابي هدفه تثبيت حضوره في العملية السياسية، وتأكيد قدرته في تنفيذ منهاجه الوزاري، خصوصاً في ظلّ ربط قوى سياسية متعددة بين دعمها له وبين مهل زمنية. وفي هذا الإطار، أكدت النائبة عن «تحالف البناء»، أمس، زهرة البجاري، أن «البناء يدعم عبد المهدي، ويمنحه الحرية الكاملة لاختيار وزرائه»، مستدركة بأنّ «الكتل السياسية منحته مدة ثلاثة أشهر لإظهار قدرته على إدارة الحكومة بنحو صحيح، وإن أخفق في إدارة حكومته ومحاسبة المقصرين، فإننا سنتراجع عن دعمه، وسيكون هناك حراك برلماني لسحب الثقة منه».

على خط موازٍ، كانت لافتة أمس زيارة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، للعاصمة بغداد، التي تُعدّ الأولى لمسؤول عربي يزور العراق منذ تولّي عبد المهدي رئاسة الوزراء مطلع الشهر الماضي. وخلال لقاءاته التي جمعته بالرؤساء الثلاثة وممثّلي القوى السياسية في المنطقة الخضراء، عبّر الوزير القطري عن «دعم بلاده مختلف الأفرقاء العراقيين، والوقوف إلى جانب الحكومة الاتحادية في عملية إعادة إعمار» المناطق المُحرّرة من تنظيم «داعش».

(الأخبار)